

تركيا والثورات العربية

عمر كوش

عرفت السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية لحظات تردد وارتباك شديدة حيال الثورات العربية، وخاصة عند امتدادها من تونس إلى مصر وليبيا وسوريا، إذ لم يتخذ المسؤولون الأتراك موقفاً واضحاً في البداية من الثورات العربية، بل إنهم عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، لكنهم اضطروا تحت الضغوط إلى تغيير موقفهم والانسجام مع مواقف الإدارة الأميركية والدول الغربية.

محددات الموقف التركي:

لا شك في أن موجة التغيرات والتحولات العربية المتسارعة فاجأت العالم بأسره، ومعهم القادة الأتراك، الذين كانوا يفضلون انتقالاً هادئاً في البلدان العربية، وبشكل لا يؤثر على الدور الإقليمي التركي، الذي عرف تنامياً متواتراً في الأعوام القليلة الماضية في المنطقة العربية.

وظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي منذ بداية الحراك الاحتجاجي في تونس، وفي مصر أيضاً، لكن سرعان ما أيد القادة الأتراك خيارات الشعبين، التونسي والمصري، فزار الرئيس التركي مصر بعد نجاح الثورة فيها، بوصفه أول رئيس دولة يزورها بعد سقوط نظام حسني مبارك.

ومع الوقت توضح الموقف التركي من الثورات العربية، وبات محكوماً بمحددات ومبادئ عامة، تمثلت في:

- ١- دعم مطالب الشعوب العربية، ورفض أي تعامل بالقوة أو العنف مع المحتجين والمتظاهرين بشكل سلمي.
- ٢- مطالبة قادة الأنظمة العربية بإحداث التغيير الديمقراطي والإصلاحات المطلوبة، ورفض التدخل الخارجي في شؤون الدول والثورات العربية، بمعنى أنهم يفضلون أن يكون التغيير داخلياً بالكامل.

٣- ليس بالضرورة أن يجري التغيير وفق نموذج واحد، حسب رأي القادة الأتراك، بل يختلف من دولة عربية إلى أخرى، بالنظر إلى ظروف كل دولة وتركيبها الاجتماعية والسياسية. غير أن لهجة الموقف التركي وحدّته اختلفت مع وصول رياح الاحتجاج إلى الداخل السوري.

الموقف من ثورتي تونس ومصر:

تميز الموقف التركي بالحدز والترقب منذ بداية الثورة التونسية، حيث لم يصدر أي موقف رسمي واضح خلال أحداث الثورة، وانتظر الساسة الأتراك إلى يوم هروب زين العابدين بن علي، فأصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً على موقعها الرسمي^(١)، في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أعلنت فيه عن قلقها من تطور الأحداث في البلاد، وعن أسفها البالغ لسقوط ضحايا، وأعربت عن أملها في عودة الاستقرار إلى البلاد. إضافة إلى اتخاذها الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين الأتراك في تونس، وتأمين عودتهم إلى تركيا. وعلى إثر نجاح الثورة التونسية، انحاز الموقف التركي إلى جانب الشعب التونسي، حيث أصدرت الخارجية التركية بياناً، أيدت فيه حق الشعب التونسي في الحصول على حياة ديمقراطية مستقلة، وفي تأسيس نظام تعددي ديمقراطي، يتشارك فيه الجميع، واقترحت تنظيم انتخابات شفافة ومستقلة، وإلغاء الحظر السياسي، ومحاسبة الفساد وترسيخ الأمن.

وعندما اندلعت الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وتسارعت أحداثها، كان الحدز والترقب عنواناً لمجمل المواقف الإقليمية والدولية، في انتظار ما تؤول إليه الأحداث. وعلى نفس المنوال ساد الترقب والصمت الموقف التركي في البداية، واقتصر على تصريحات كل من رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو، التي أكدت على ضرورة تطور الديمقراطية في المنطقة. ثم تطور إلى الدعوة للاستجابة إلى مطالب الشعب المصري، مع تصاعد وتيرة المظاهرات المطالبة بالتغيير، وحين اشتدت عزيمة التغيير في مصر، اتضح موقف تركي مساند للتغيير الذي يطالب به الشعب، مع الإشارة إلى ضرورة عدم السماح بانهيار النظام العام في مصر. ورحبت تركيا بتنحي حسني مبارك في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، مع إبداء رغبتها في تقديم المساعدة للشعبين المصري والتونسي، وتأكيد مواصلة العمل من أجل حرية واستقرار ورفاهية وسلام الشعبين.

الموقف من ليبيا:

مع بداية الثورة الليبية، ثورة ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، عارض القادة الأتراك أي تدخل عسكري دولي ضد ليبيا، ثم قام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بعرض وساطة لدى العقيد معمر القذافي كي يوافق على وقف إطلاق النار. وكان المحرك الأساس في ذلك هو حرص الطرف التركي على حماية مصالحه في ليبيا،

حيث كان يتواجد حوالي ٢٥ ألف تركي من العمال والفنيين، إلى جانب وجود أكثر من ٢٠٠ شركة تركية، لكن المسؤولون الأتراك يرفضون الرأي القائل، بأنهم يقدمون المصالح التركية على المبادئ في موقفهم من موجة الثورات العربية، مع أن مواقفهم عرفت اختلاطاً بين جملة من المصالح والمبادئ.

ويبدو أن الموقف التركي، الذي اتسم بالحذر الشديد، مع بداية الثورة الليبية، مبني على حسابات متداخلة، إذ لا تريد الحكومة التركية أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري الخارجي ضد ليبيا، كونه يخالف المحددات والمبادئ التي وضعتها لسياستها الخارجية حيال الثورات العربية، وكان عليها أيضاً أن تدخل في منافسة مع الموقف الفرنسي المتحمس للتدخل الخارجي، والمبني على حسابات نفوذ فرنسا ومصالحها في منطقة جنوب المتوسط، لذلك كان الموقف التركي حازماً حول التدخل العسكري لحلف (الناتو)، فرفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في البداية أي دور لحلف شمال الأطلسي^(٢). ومع تأزم الوضع خرجت أصوات في تركيا تطالب بالإسراع في إجلاء الرعايا الأتراك من ليبيا، بوصفه أولوية في السياسة الخارجية التركية، ثم طالب بعض الساسة الأتراك أردوغان باتخاذ موقف حازم من القذافي، لكنه اكتفى بمطالبة القذافي بالتجاوب مع مطالب الشعب وعدم استخدام العنف، واعتبر أن مواقف تركيا تحدد المصالح الوطنية لتركيا قبل أي شيء آخر، الأمر الذي جعل تركيا تبدو وكأنها تقف بين طرفي المواقف المبدئية والمصالح التركية.

غير أن أردوغان نفسه عاد ووافق على تدخل الناتو تحت تأثير الضغوط الغربية، واشترط عدم مشاركة تركيا في العمليات العسكرية، بل في العمليات الإنسانية، أي يمكن القول بأنه وافق على مشاركة خلفية لتركيا في الوضع الليبي. ثم طرحت تركيا وساطة^(٣)، أخذت في الاعتبار كل مكونات المجتمع الليبي، بما فيها القذافي وأفراد عائلته، ودعت إلى انتخابات نيابية ورئاسية، لكنها لم تلق قبول الأطراف الليبية، ولم تأخذ نصيبها من الاهتمام الدولي، بل إن الضغوط الغربية ازدادت على أردوغان وحكومته، الأمر الذي جعله يغير الموقف التركي حيال الأزمة في ليبيا، حيث بدأت الحكومة التركية بالاتصال مع أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي الليبي، من دون أن يؤدي ذلك إلى قطع الاتصالات مع القذافي. ثم تطور الموقف التركي حيال ليبيا حين دعا المسؤولون الأتراك القذافي إلى التنحي، ووجهوا دعوة إلى مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الانتقالي الليبي لزيارة أنقرة، واستقبله كل من رئيس الجمهورية التركية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية. واعترفت تركيا بالمجلس الانتقالي الليبي، في الثالث من تموز / يوليو ٢٠١١ بوصفه ممثلاً شرعياً لليبيا، واقترب بذلك الموقف التركي من المعارضة الليبية، دون أن يفضي إلى قطع جميع الخيوط مع القذافي إلى وقت متأخر، الأمر الذي يشي بانتهاج تركيا سياسة خارجية تنص على دبلوماسية بعيدة المدى.

الموقف حيال سوريا:

اعتبر رجب طيب أردوغان أن "اهتمام تركيا بما يجري في سوريا يختلف عن اهتمامها بما جرى في مصر أو

تونس، لأن الوضع بالنسبة لسوريا مختلف تماماً، حيث تعتبر تركيا أن ما يجري في سوريا مسألة تمسها تماماً، لأن "سوريا دولة مجاورة، وهناك حدود تمتد على مسافة ٨٥٠ كيلومتراً"^(٤). وفي نفس السياق رأى بعض المسؤولين الأتراك أن ما يجري في سورية يرقى إلى مصاف مسألة تركية داخلية، تتطلب تعاملاً مختلفاً.

وقد سعت الحكومة التركية منذ بداية الثورة الشعبية في سوريا إلى اقتراح المعادلة التالية:

إنجاز الإصلاح مع المحافظة على الاستقرار.

وطالبت الرئيس السوري بشار الأسد شخصياً قيادة الإصلاح في بلاده. وأوفدت رئيس استخباراتها ووزير خارجيتها إلى دمشق، إلى جانب الاتصالات العديدة التي أجراها أردوغان مع الرئيس الأسد. غير أن عدم استجابة النظام السوري للمساعي التركية، ووقوف الأوساط المؤيدة لحزب "العدالة والتنمية" إلى جانب مطالب الحراك الاحتجاجي في سوريا، جعل القادة الأتراك يتخذون مواقف أكثر حزمًا حيال الوضع فيها، وراحوا يتحدثون عن عواقب عدم التجاوب مع مطالب المحتجين. وأطلق كل من أردوغان وأحمد داوود أوغلو تصريحات متصاعدة أزعجت المسؤولين السوريين، ودفعت وسائل الإعلام السورية إلى شن حملة على الخطاب والمواقف التركية.

إلا أن اللاف هو احتضان اسطنبول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، ثم احتضانها مؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية السورية، وسائر مؤتمرات المعارضة السورية، الأمر الذي أحدث شرخاً في علاقة القيادتين التركية والسورية، وتوقفت على أثره الاتصالات السياسية بين قادة البلدين. وتزامن ذلك مع تزايد ضغوط الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا حيال النظام في سوريا، وخاصة بعد فرض عقوبات أميركية وأوروبية أحادية الجانب على شخصيات وشركات سورية، وأعقبها زيارة مثيرة لرئيس الأركان الأميركي إلى العاصمة التركية.

وبرز الموقف التركي حيال الأزمة في سوريا بقوة، بعد أن امتد الحل الأمني والعسكري وطاول العديد من المدن السورية، وخاصة مدينتي حماة ودير الزور، حيث سارع رئيس الوزراء التركي إلى المطالبة بوقف العنف ضد المدنيين فوراً، والشروع بخطوات حقيقية تلي مطالب المحتجين السلميين، وأوفد وزير خارجيته أحمد داوود أوغلو إلى دمشق، التي اجتمع فيها مع الرئيس بشار الأسد لست ساعات، سلم خلالها رسالة خطية من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وأخرى شفوية من الرئيس عبد الله غول، وخرج بتصريحات أعطت الانطباع بأن القادة الأتراك منحوا النظام السوري ما وصفته الصحف التركية "مهلة زمنية" لوقف العنف والقيام بخطوات إصلاحية تفضي إلى الانتقال نحو الديمقراطية^(٥).

خيارات تركيا:

اعتبرت الصحافة التركية زيارة أحمد داوود أوغلو إلى دمشق "منعطفًا" في تاريخ العلاقات التركية

السورية، لأن نتائجها أثرت على خيارات الموقف التركي في المرحلة المقبلة، وبالتالي، فإن المدة التي حددت - بعد الزيارة - بعشرة أو خمسة عشرة يوماً، ومنحها الأتراك للنظام في سوريا للقيام بالإصلاحات المطلوبة، كانت تدخل في باب الانتظار وترقب مآل تطور الأحداث وسيورها على الأرض، وليست من باب الأخذ بوعود قاطعة بإجراء إصلاحات معينة. وكان انتظار نتائجها مرهون بالمواقف الدولية، وخاصة ما يتخذه مجلس الأمن الدولي من إجراءات وخطوات، والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو أن القادة الأتراك أرادوا من زيارة أحمد داوود أوغلو توجيه "إنذار" أخير للنظام السوري بحسب بعض المسؤولين الأتراك، الذين تحدثوا للصحافة التركية عن تهديد بالقطيعة مع النظام السوري والانتقال إلى مرحلة أخرى، إذا لم يتم بإجراءات على الأرض توقف العنف ضد المحتجين، وتتضمن اتخاذ خطوات تلي مطالب السوريين.

التنسيق التركي:

لا شك في أن خيارات تركيا وموقفها تجاه الأزمة الراهنة في سوريا غير بعيدة عن المواقف الدولية والإقليمية، ففي هذا الإطار ينسق القادة الأتراك مع قادة المجتمع الدولي بشكل عام، ومع الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشكل خاص، نظراً لعلاقات تركيا القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكونها عضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتعتبر ذراع هذا الحلف في منطقة الشرق الأوسط. كما ينسق القادة الأتراك مع بعض قادة وزعماء الدول العربية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية.

وفي سياق التنسيق الإقليمي سعى القادة الأتراك إلى التشاور مع إيران، لكنهم اصطدموا بالتأييد الإيراني الرسمي الكامل للنظام السوري، فيما يقوم به الأخير حيال الثورة السورية، وبتبني الرواية الرسمية السورية، التي تعتبر ما يجري مؤامرة أجنبية، تستهدف صمود ومقاومة سوريا، وتنظر إلى الحراك الاحتجاجي الثوري بوصفه "فتنة شبيهة بما حدث في إيران في العام ٢٠٠٩"، إلى جانب الحملة الإعلامية التي تشنها مختلف وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية على المعارضة والمحتجين السوريين.

وتنطلق إيران من موقفها حيال الأزمة في سوريا من التحالف الاستراتيجي الذي يربطها بالنظام السوري، ولا تتوانى عن تقديم الدعم المباشر له على مختلف المستويات، السياسية والإعلامية والمالية والاقتصادية. وتحدث تقارير أميركية عن تدخل إيران وتقديمها دعماً عسكرياً ولوجستياً، إضافة إلى إرسال جنود من الحرس الثوري لقمع المحتجين المطالبين بالتغيير الديمقراطي. ولم تقف إيران عند هذا الحد، بل تحركت في وجه الضغوط الدبلوماسية والسياسية على النظام السوري، حيث أرسل المرشد الأعلى علي خامنئي رسالة للقيادة التركية، تفيد بأن سقوط النظام السوري خط أحمر بالنسبة لإيران. وملاحظ أن تركيا سلكت في تعاملها مع النظام الإيراني نهجاً متأنياً وصبوراً، حيث لا يريد المسؤولون

الأترك إثارة إيران، ويرغبون بالتوصل الى لغة دولية واقليمية واحدة في التعامل مع الأزمة السورية، الأمر الذي جعل موقفهم يتسم بالإرباك، ويتميز بحالتين رئيسيتين:

١- حالة الضغط على النظام السوري وممارسة أسلوب التصريحات الحادة على أمل أن تُجبر هذه الحالة النظام على اتخاذ خطوات إصلاحية صادمة كما يقول الأترك.

٢- الحالة الثانية هي التريث وانتظار ما يقرره المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، لذلك اتسم الموقف التركي بالتأرجح، فأحياناً يصمت، بانتظار تغير ما، وأحياناً يصعد، أملاً في إحداث تغييرات من قبل النظام.

حيثيات الموقف التركي:

يجد الاهتمام التركي بسوريا مرجعه في مصالح واعتبارات اقتصادية واستراتيجية وأمنية، كونها شكلت نافذة تركيا على العالم العربي، حيث توطدت العلاقة بين البلدين، بشكل حوّل سوريا من اعتبارها بلداً معادياً إلى بوابة تركيا العربية، ف وقعت معها عام ٢٠٠٤ اتفاقية التجارة الحرة، فضلاً عن عشرات الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والتجارية الأخرى.

وتنامى الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، بشكل أفضى إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في دول المشرق العربي، وإلى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية وسياسية هامة معها، حيث أبرمت حكومة حزب العدالة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية، وألغت تأشيرات الدخول مع سورية ولبنان والأردن، وتمكنت من تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع معظم بلدان المشرق العربي. وشكل كل ذلك نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية حيال البلدان العربية، والأهم هو أن تركيا اعتبرت بمثابة الدولة النموذج في المنطقة العربية، المستند إلى علاقات جيدة وإيجابية مع محيطها العربي والإسلامي، إلى جانب نجاحاتها الملحوظة في ميادين التنمية والاقتصاد والديمقراطية وفي علاقة الدين بالدولة. كما اعتبرت تركيا دولة ناجحة في إدارة العلاقات الدولية، نظراً لمرعاة نظامها ومسؤوليتها التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصيل، في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار ولا تعرف السكون أو الجمود.

غير أن الأمر اختلف مع تأزم الوضع في سوريا، ومع استمرار وتزايد التظاهرات والاحتجاجات في مختلف المدن والبلدات السورية، حيث لجأت تركيا إلى ممارسة سياسة مزدوجة، فمن جهة أولى لم تتوقف عن حث القيادة السورية للقيام بالإصلاحات والتغييرات والاستجابة لمطالب المحتجين والمظاهرين، ومن جهة ثانية، احتضنت مختلف أطراف المعارضة السياسية السورية في الخارج، وسمحت لها بعقد مؤتمراتها.

ولا شك في أن الموقف التركي من الأزمة السورية لا تحكمه فقط المصالح ولا المبادئ، بل أيضاً جملة من الاعتبارات والحسابات والتوازنات الداخلية، وكذلك الضغوط، الداخلية من أوساط وقواعد حزب العدالة والتنمية الحاكم والخارجية من طرف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ومن الطبيعي أن تفيض على دول جوار سوريا، فتركيا اعتبارتها أزمة ترتقي إلى مصاف قضية تركية داخلية، بالنظر إلى امتلاكها حدوداً على طول أكثر من ٨٥٠ كيلو متراً، ووجود الأكراد على المناطق الحدودية، وخاصة مع تمدد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في الشمال الشرقي من سوريا، بمساندة النظام ودعمه. إضافة إلى عوامل التاريخ والجغرافيا والعلاقات الاقتصادية ودور تركيا الإقليمية الصاعد. وعليه، ارتفعت أصوات الساسة الأتراك ضد ممارسات النظام، واستقبلت قوى المعارضة السورية، وفتحت حدودها للاجئين السوريين، وراحت التصريحات السياسية التركية تحتد حيناً، وتخفت أحياناً أخرى، بالنظر إلى مواقف الولايات المتحدة وحلف الناتو.

الدور والنموذج:

دفع قيام تركيا بدورها المتعظم، كقوة صاعدة، وكلاعب إقليمي لا غنى عن دوره في كثير من أزمات المنطقة، فضلاً عن دورها كعنصر أساسي في حفظ أمن الإقليم واستقراره، دفع كل ذلك بعض المفكرين العرب إلى الدعوة إلى إلتقاط اللحظة التركية في تاريخ الشرق الأوسط، والوقوف بعناية وتبصر أمام المنوال أو التجربة التركية^(١).

ولا يُخفي قادة حزب العدالة والتنمية التركي حنينهم وفخرهم بالماضي العثماني وميراثه، لكن القوى والأحزاب السياسية المناهضة لهم في تركيا تصفهم بالعثمانيين الجدد^(٢)، بمعنى أنهم يحاولون إحياء الوجه العثماني لتركيا؛ من خلال السعي لإعادة الاشتباك مع قضايا العالم الإسلامي بقوة، التي نأت عنها الحكومات التركية العلمانية السابقة، وإلى مدّ جسور التعاون والتواصل مع جميع دول العالم الإسلامي. غير أن داود أوغلو يرى أن تبني العثمانية الجديدة لا يعني السعي إلى أسلمة تركيا أو تبني الطابع الإسلامي للحكومة التركية أو لسياستها، حيث يقول "إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، ونحن نفتح على العالم كله، حتى في شمال أفريقيا"^(٣). كما أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لم يقبل صفة "العثمانيين الجدد" بشكل علني في تصريحاته، لكنه يُدكّر على الدوام بالإرث العثماني لتركيا، ويُذكر على وجه الخصوص الشباب التركي خلال خطاباته بـ"مجد أجدادهم وتسامحهم مع جميع الأقليات الدينية والعرقية التي كانت مطوية في رداء الدولة العثمانية، ودورهم الحضاري في قيادة العالم لعدة قرون".

وكما أسلفنا اعتُبرت تركيا دولة نموذجاً في منطقتنا فهي ترتبط اليوم، بعلاقات مميزة مع أغلب البلدان

العربية، ومع التنظيمات والحركات الإسلامية العربية كذلك، حيث يتمتع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بعلاقات على أكثر من صعيد مع الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا وسواها، وكذلك مع حركة "حماس" الفلسطينية، وحركة النهضة في تونس وحركة السلم والديمقراطية في الجزائر. ولا يتوقف ذلك على المستوى الإيديولوجي أو العقائدي بل يمتد إلى اعتبار التجربة التركية نموذجاً منشوداً لبعض التنظيمات والحركات الإسلامية، يمكن الاستفادة منها والبناء عليها.

وتحظى تركيا بصورة إيجابية لدى شرائح عربية واسعة، تبدي إعجابها بالنموذج التركي، الذي نجح في حل إشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة، إلى جانب نجاحات تركيا الاقتصادية، الأمر الذي جعلها مقبولة لدى دول المنطقة للتعاون معها، بالنظر إلى الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة، وباعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلاً لأدوار قديمة، وهو ما منحها مكانة جديدة، ودوراً هاماً في لعبة التوازنات والتناقضات الإقليمية، ويجعلها شريكا فاعلاً في رسم السياسات في المنطقة.

ذروة التوتر:

بالرغم من التوترات والمناوشات على الحدود التركية السورية، التي بدأت بعد سيطرة الجيش السوري الحر على معظم المنافذ الحدودية السورية مع تركيا، إلا أنه من المستبعد اندلاع مواجهة واسعة تركية - سورية، فتركيا لا ترغب في مثل هذه المواجهة حالياً، لأسباب داخلية ومخاوف إقليمية وظروف دولية، لكنها متخوفة من الدعم الرسمي السوري للأكراد، وخصوصاً حزب العمال الكردستاني، ومساعدتهم في اقتطاع مساحة جغرافية في شمال شرق سوريا، الأمر الذي يعني تشكيل "إقليم كردي" جديد على حدودها. وباتت مسألة "الأمن التركي" على طاولة النقاشات التركية الداخلية، وداخل أروقة حلف شمال الأطلسي، المضطر لبحث سبل حماية أمن أحد أعضائه المشكل لجناحه الجنوبي.

من جهته، يحاول النظام السوري تصدير أزمته إلى دول الجوار، ويريد دفع توتره المقصود على الحدود التركية إلى درجات مختلفة عن ذلك الذي تشهده الحدود مع الأردن ولبنان، كي يصل بسقف النزاع إلى المستوى الإقليمي والدولي، بوصفه مسألة تمس ليس أمن دول المنطقة، بل تمس أيضاً توازن القوى في المنطقة، على خلفية تلقيه الدعم والإسناد من النظام الإيراني وروسيا الاتحادية.

غير أن القادة الأتراك يعرفون جيداً، منذ اللحظة الأولى بعد سقوط القذائف على الأراضي التركية ومقتل خمسة مدنيين أنكر، أن النظام السوري وحلفائه يريدون جرّ تركيا إلى دائرة الصراع، وتحويل أزمته إلى أزمة إقليمية، بما يوفر له تحويل الأنظار عن الثورة السورية وجرائمه بحق الشعب السوري، ونقل دائرة الاهتمام الدولي إلى مخاطر حرب إقليمية، قد تساعده في إيجاد مخارج، تمكنه من الإفلات من السقوط.

وأياً كانت حيثيات الموقف التركي وتطوراته، فإن ما يقرر مستقبل سوريا هو دائماً الوضع الداخلي أولاً، ولا يمكن إطلاقاً إسقاط أي نظام بعوامل خارجية إلا بتدخل عسكري مباشر، كما حدث في العراق مثلاً، وهو أمر مستبعد الحدوث في سوريا، ولا يريده الثوار السوريون، ولا يريده كل سوري غيور على وطنه. وبالتالي، فإن المحدد الرئيس لتطور الأحداث ومآلاتها المحتملة هو ما يجري على الأرض، بمعنى ما يقوم به الناس، خصوصاً وأنه لم تواجه أية ثورة شعبية، في العصر الحديث، ما واجهته الثورة السورية من أعمال قتل ومجازر وتصفيات، ارتكبتها النظام الدكتاتوري الحاكم بحق الثائرين وحاضنتهم الاجتماعية. ولعل أهم ما يميز الثورة السورية، هو الإصرار المنقطع النظير لدى شبابها وناسها على مواصلة حراكهم، الذي بدأ منذ أكثر من سنتين، والاستعداد الهائل لديهم لتقديم التضحيات الجسام في الأرواح والممتلكات، وعزمهم على عدم التراجع أو التوقف عن الطريق الذي ساروا فيه، قبل أن تتحقق مطالبهم وآمالهم.

الهوامش:

- ١- أنظر: <http://www.mfa.gov.tr/default.en.mfa>
- ٢- أنظر جريدة القدس العربي بتاريخ: ٢٠١١/٣/١٤
- ٣- دعت تركيا، في أبريل/ نيسان ٢٠١١، إلى إجراء انتخابات حرة في ليبيا، وإلى تنحي القذافي لوضع حد لإراقة الدماء في بلاده.
- ٤- ورد ذلك في جريدة السفير، في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١، نقلاً عن مقابلة مع رجب طيب أردوغان مع قناة "تي جي آر تي" التلفزيونية التركية.
- ٥- زيارة الفرصة الأخيرة، هي آخر زيارة قام بها وزير الخارجية التركي إلى دمشق في الأول من آب/ أغسطس ٢٠١١.
- ٦- أنظر: جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدار العربية للعلوم والنشر ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت - الدوحة، ٢٠١٠.
- ٧- ميشيل نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
- ٨- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: طارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كور أوغلو، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١١، ص (٢١١).